

نهاية الدراية

[370] بخلاف الشهادات (1). انتهى. وهو نص فيما ذكرنا من لزوم زيادة الفرع عن الاصل. وما ذكره من أن مرجعه الى القياس المنكر وهم بل مرجعه الى قياس الاولوية، وهو معتبر عندنا، فافهم. (الجواب الثاني) وأجاب في المنتقى عن الوجه الثاني: (بأن (2) مبنى اشتراط عدالة الراوي، على أن المراد من الفاسق في الآية من له هذه الصفة في الواقع، كما هو الظاهر من مثله، وقضية الوضع في المشتق، وشهادة (3) قوله (4): (أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) (5) فإنه تعليل للامر بالتثبت أي كراهية (6) أن تصيبوا. ومن (البين) (7) أن الوقوع في الندم بظهور عدم صدق المخبر، يحصل من قبول إخبار من له صفة الفسق، حيث لا حجر معها عن الكذب، فيتوقف قبول الخبر حينئذ على العلم بانتفاءها عن المخبر به، والعلم بذلك موقوف على اتصافه بالعدالة. وفرض العموم في الآية على وجه يتناول الاخبار بالعدالة يفضي الى التناقض في مدلولها من حيث إن الاكتفاء في معرفة العدالة بخبر (8) العدل يقتضي عدم توقف قبول الخبر على العلم بانتفاء صفة الفسق عن المخبر (9)، ضرورة (10) أن خبر العدل بمجرد لا يوجب العلم، وقد قلنا إن مقتضاها توقف القبول على العلم بالانتفاء، وهذا تناقض ظاهر فلا بد من حملها

_____ (1) علوم الحديث: 109. (2) في المنتقى: (أن)

بدل (بأن). (3) في المنتقى: (وبشهادة). (4) في المنتقى وهنا زيادة: (تعالى). (5) الحجرات: 6. (6) في المنتقى: (كراهة). (7) ما بين القوسين ساقط من المتن. (8) كذا في المنتقى وفي المتن: (تخير). (9) في المنتقى وهنا زيادة: (به). (10) كذا في المنتقى وفي المتن: (بضرورة). _____